

# لوحات متعاقبة من العراق

## تحديات ودروس مستقاة من عمليات التفتيش النووية

### بقلم جاك بوت

التسعينيات، كان المفتشون لم يتوصلوا إلى أي دليل واضح جلي يثبت إعادة إحياء البرنامج منذ عام 1998.

منذ بداية عمليات التفتيش في العراق، بموجب تكليف مجلس الأمن الدولي في مطلع عام 1991، تبين أن طريق التحقق النووي في هذا البلد طويلة وشاقة، وأن دروساً قيّمة قد أفادت المجتمع الدولي ورسخت هيئة التفتيش في الوكالة. وهذا المقال يسلط الضوء على تجربة الوكالة الواسعة والعميقة في العراق، وعلى التحديات الرئيسة وبعض الدروس الأساسية المنتقاة التي استقيت منها.

### الحدود وشغراتها: السنوات الأولى

يعرف الكثير في أوساط التحقق النووي عن التقييدات الرقابية التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سنوات الثمانينات، وعن الإجراءات التصحيحية المطبقة آنذاك، وحتى ذلك الحين، كان في طبيعة

الصورة: الأتقاض المتبقية من منشآت استخدمت في برنامج الأسلحة النووية السري في العراق. (العراق، 1991-1998).  
المرجع: فريق العمل 1998-1991/الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تحت أضواء عالمية مأساوية بالغة التأثير، وصلت تجربة الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA في العراق في آذار من عام 2003 إلى نقطة تحول، فقد اضطر فريقها المعني بالتفتيش النووي، ومعه أفرقة لجنة المراقبة والتحقق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة UNMOVIC وباقي منظمات الأمم المتحدة العاملة في العراق، إلى الانسحاب قبل بدء العمليات العسكرية المعلن عنها. كما وصلت الطرق الدبلوماسية لنزع أسلحة العراق إلى طريق مسدود.

أما في الوقت الحاضر، فإن أفرقة التفتيش الدولي المعني بتتبع برامج أسلحة الدمار الشامل WMD في العراق تعمل في الكواليس، وهي جاهزة لاستئناف عملياتها في العراق بطلب من مجلس الأمن الدولي. والتكليف الممنوح للتفتيش الدولي، وملكته التحقق النووي في العراق التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، محدد بالمسؤولية عن الملف النووي.

امتدت تجربة الوكالة الدولية في التحقق والتفتيش النووي في العراق لمدة تنيف على ثلاثة عقود، تطرقت أثناءها إلى جميع الفعاليات بدءاً من التعدين ووصولاً إلى السلاح. فقد قاد مفتشو الوكالة خلال سنوات التسعينيات عملية الكشف عن برنامج السلاح النووي السري العراقي وأدت إلى تفكيكه. وبعد أن توقفت جولة عمليات التفتيش في

النهج التقليدي الذي اتبَّعه المجتمع الدولي واعتقده وافياً، ثغرات عديدة مكنت العراق من البدء ببرنامجه السري الخاص بالتسلح النووي الذي بقي مخفياً لعقد من الزمن.

من المؤسف أن يستمر البعض في النظر في بعض الميادين إلى التقييدات الرقابية الوقائية الأتفة كموثِّر على عجز الوكالة عن تقديم ضمان موثوق يؤكد تمسك دولة ما بالتزاماتها في إطار اتفاقات عدم الانتشار. وقد انضم العراق في عام 1970 إلى معاهدة عدم الانتشار النووي العالمية (NPT) كدولة خالية من السلاح النووي وأبرم اتفاقاً مع الوكالة بشأن التقييدات الرقابية المطلوبة في هذه المعاهدة.

بدا المجتمع الدولي في تلك الفترة مقتنعاً بأن الدول الخالية من الأسلحة النووية والمنضمة إلى معاهدة عدم الانتشار النووي العالمية ستبقى ودية لتعهداتها، فاعتقد أن دور الوكالة يقتصر على التحقق من المواد والتركيبات النووية التي تصرح عنها الدولة ذات العلاقة. وكان خطأ المجتمع العالمي هو عدم اعترافه بوجود تضمين نظام التحقق المجدي تنفيذ تدابير ترمي إلى الكشف عن محاولات دولة ما لتضليل النظام عن طريق تنفيذها أنشطة غير مصرح عنها.

ومعالجة هذه الثغرات - بالتوسع في الدروس المستفادة من الكشف الأولي عن برنامج العراق غير المصرح عنه، الذي تم بموجب نظام التفتيش الصارم الصادر بتكليف من مجلس الأمن في التسعينيات - هي التي كانت الهدف الرئيس لبرنامج الوكالة الذي استهدف تقوية الرقابات، وانتهى أخيراً عام 1997 بتبني البروتوكول الإضافي إلى اتفاقات الرقابة الواردة في اتفاقية عدم الانتشار النووي العالمية. فمنح هذا البروتوكول مفتشي الوكالة سلطة أكبر عن طريق توسيعه مجال الحصول على المعلومات والنفوذ إلى المناطق المختلفة، والذي يلزم الدول بتوفيره للوكالة أثناء القيام بإجراءات التحقق والرقابة النووية.

فلو تمتع المفتشون بهذه الصلاحية مثلاً في عام 1991، لما استطاع العراق تطوير معظم أنشطته السرية في أبنية غير مصرح عنها تابعة لمركز أبحاث تويثا النووي، على النحو الذي وقعت عليه الحال. ولو كانت الوكالة قد استطاعت جمع وتحليل المعلومات المتضمنة في التصريح الموسع المطلوب من البلد الخاضع للتفتيش، مع المعلومات الواردة من مصادر مفتوحة عديدة أخرى في نهاية سنوات الثمانينات والمعلومات الواردة من دول أخرى، لأدركت المقاصد الظاهرة للعراق بشكل أفضل، ولما كان على العالم أن ينتظر غزوه للكوييت حتى يركز اهتمامه على برنامجهِ النووي السري.

## الكشف والتضليل:

### تعقب الأسلحة في الفترة 1995-1991

كان تبني مجلس الأمن الدولي للقرار 687 في نيسان/أبريل 1991 معلماً هاماً. فمع هذا القرار لوقف إطلاق النار في حرب الخليج الأولى، طُلب من الوكالة إعداد مخطط لإبطال مفعول البرنامج النووي العراقي، والتأكد من امتثاله لضمون معاهدة عدم الانتشار النووي العالمية ولالتزاماته المتعلقة بالقرار عبر نظام مراقبة وتحقق مستمر بالغ التأثير.

هل يمكن أن تحلم هيئة تحقيق بظروف أفضل من الوصول غير المشروط إلى أي شخص، وإلى أي وثائق وتقانات يمكن أن تساعد على دعم الاستنتاج؟ ولكن على الرغم من توافر هذه الظروف الممتازة، بقي عملنا بعيداً عن أن يكون سهلاً.

بدأ التحدي في ذلك الوقت بمرحلة التعلم، ويقصد بذلك، تعرّف ماهية البرنامج العراقي المغلف، بما في ذلك الدراية بمعظم جوانبه الحساسة وتطوير الأسلحة في إطاره، وتعلم كيفية الاستفادة من الحقوق الهائلة الممنوحة بالقرار الدولي، وكيفية التعاون مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالعراق UNSCOM. حيث كانت هذه اللجنة قد كلفت بصلاحيات مماثلة تخص الصواريخ والأسلحة البيولوجية والكيميائية، وطُلب منها تقديم "المساعدة إلى الوكالة والتعاون معها" (تعريف غامض، يقصد به، في أحسن الأحوال، اتقاء الاختلافات المحتملة في الفهم).

يتمثل أحد التحديات التي واجهتها الوكالة في تأسيس البنية الصحيحة لمعالجة الملف النووي العراقي. فكانت استجابتها الأولى (ربما المتواضعة جداً) متمثلة بتشكيل فريق عمل مؤلف من ثلاثة موظفين فنيين، تابع للمدير العام مباشرة، ويعتمد على الخبراء المسجلين في جدول المفتشين في قسم الإجراءات الرقابية، ويدعو الدول الأعضاء لتوفير الخبرة غير المتيسرة من الداخل. وبالتدريج نما هذا الفريق ليواجه التحديات، حيث تحول بطول كانون الأول/ديسمبر 2002 إلى مكتب التحقق النووي في العراق INVO الذي يزيد عدد موظفيه على عشرين موظفاً فنياً.

ربما كانت أكبر فكرة خاطئة تمّ اعتمادها، تكمن في الزمن الذي تمّ توقعه لدوام "مشروع العراق". فقد حدد قرار مجلس الأمن 687 الإطار الزمني لهذا المشروع بأيام. أما ظاهرياً، فقد كان يتوقع عموماً إنجاز هذه المهمة، خلال مدة لا تزيد عن بضعة أشهر. فعاش فريق العمل نتيجةً لذلك صراعاً جدياً عندما حصل تغيير كامل في موظفيه في نهاية عام 1993، باستثناء رئيسه الذي بقي للاستمرارية والمتابعة. وكان على عناصر الفريق الجديدة إعادة بناء المعارف المؤسسية بموقف جديد مبتكر. فحُصص الجهد الرئيس لتطوير نهج الفريق، مع إعطاء أولوية عالية للمحافظة على المعلومات الحيوية مأمونة في قواعد بيانات متقدمة أعدت لهذا الغرض، وتجنب القيود غير الضرورية لتداول المعلومات، ما لم تكن حساسية هذه المعلومات تفرض نهجاً صارماً "لضرورة معرفتها".

كان ذلك الدرس، الذي استخلص من الطريق الشاق في عام 1994، بالتأكيد أحد دعائم النجاح لدى استئناف الوكالة أنشطتها في تشرين الثاني/نوفمبر 2002، حين أدى تغيير الموظفين مرة أخرى إلى حالة لم ينج فيها من كبار موظفي الفريق المكلف بالتفتيش في السنوات الأربع السابقة (1994-1998)، سوى مدير مكتب التحقق النووي في العراق.

تبين منذ انطلاق الوكالة في عمليات التفتيش في عام 1991 بأن رد الفعل العراقي الأولي لا يرقى بالتأكد إلى مستوى توقعات مجلس الأمن المطروحة في مجال الشفافية. ففي الأشهر الأولى من هذه العمليات، اتضح أن غاية العراق كانت إخفاء أكبر قدر ممكن من برنامجهِ الماضي. إلا أن عمليات التفتيش المباشرة غير المعلنة في



محاولة لاختراق إجراءاته التكتمية المراوغة - كقيامه بتنظيف منشآت التخصيب ومساعيه الحثيثة لإخفاء معلومات حساسة عن المفتشين - باتت أداة قوية أجبرته أن يعيد النظر في نهجه ويفشي بعضاً من مركبات برنامجه بحلول صيف 1991. وأزيل الستار تماماً عن مدى برنامجه السري من قبل أن يقدم تصريحه المعدل في عام 1995 بزم طويل.

كان ذلك ناجماً عن استخدام تقنيات تفتيش متنوعة، شملت مثلاً التحليل الجسيمي لعينات مختلصة، والذي أصبح منذ ذلك الوقت أحد وسائل التفتيش الأكثر فعالية في المجال النووي. أما العوامل الأخرى التي أدت إلى هذا التقدم، فتمثلت في إدراك الدول الأعضاء أن المعلومات الحساسة التي تقدم إلى الوكالة يمكن أن تقود إلى اكتشافات مثيرة، وكذلك المزج بين النهج المهني الشامل الذي يتبعه مفتشو الرقابة الخبراء مع نهج الخبراء من ميادين غير تقليدية، وتطوير نهج تحليلية شاملة نظامية، خاصةً لكسب فهم أعمق للجهود التي بذلها العراق أثناء الثمانينيات للتدبير والشراء.

أنجزت الوكالة مهمة تكليفها تماماً في أوائل عام 1994 بتدمير المواد والتجهيزات والمنشآت المحظورة على العراق، أو إزالتها، أو جعلها غير مؤذية، (وليس خلال 45 يوماً كما كان يتوقع قرار مجلس الأمن رقم 687). ولم تترك في البلد، في ذلك الوقت، أي مواد يمكن استخدامها في الأسلحة، مثل البلوتونيوم أو اليورانيوم العالي التخصيب (HEU)، ولم يسلم أي تجهيز وحيد الاستخدام (حتى الأجهزة ثنائية الاستخدام المتصلة بالبرنامج المحرم قد تم تدميرها)، كما تم تدمير الأبنية ذات الميزات المكرسة. ودمرت أيضاً حتى المرافق التي لم يكن العراق قد اعترف بعدُ بصلتها بالأنشطة المحرمة، مثل مركز الأثير، وهو مركز لتصنيع الأسلحة، الذي أُنكرت عليه صفته هذه حتى صيف عام 1995.

بعد أن استمرت الوكالة بالعمل لمدة ثلاث سنوات بأسلوب الحملات (إرسال أفرقة مفتشين من المقر الرئيس للقيام بعمليات تفتيش محدودة المدة)، بدأت في آب/ أغسطس 1994 بالحضور المستمر في بغداد. وأصبح جدول أعمالها اليومي يتضمن بالتالي عمليات تفتيش غير معلن عنها تماماً. كانت الوكالة قادرة على تفتيش أي مكان وفي أي وقت، الأمر الذي أثبت أنه نظام تفتيش أكثر نجاعةً بكثير.

## استنتاجات ومصداقية:

### الصورة المتناسقة تظهر في الفترة 1995-1998

جرى في آب/ أغسطس 1995 حدث هام، هو هروب الجنرال حسين كامل، صهر الرئيس العراقي والمشرف السابق على برامج أسلحة التدمير الشامل جميعها. فسارع العراق إلى التقليل من أهمية ما قد يفشي به هذا الجنرال من أسرار بتقديمه تصريحات إضافية. فقدّم العراق بشكل خاص تفصيلات عن محاولته استخلاص اليورانيوم العالي التخصيب من وقود المفاعل، وسلم كميات كبيرة من الوثائق الخاصة بمناطق التخصيب بالطرد المركزي وتصنيع الأسلحة. إضافة إلى ذلك، أبدى الطرف المقابل مستوى من الشفافية لم يكن معروفاً عنه حتى ذلك الوقت. وبفعل فهما إجراءات التوثيق العراقية فهماً كاملاً،

استطعنا استكمال مجموعتنا من الوثائق الأصلية العراقية عن طريق إقناع النظير العراقي بأنه لا مفر من تقديم التقارير الأصلية الناقصة. واستطاع فريق التفتيش الوصول إلى جميع المسؤولين العراقيين المعنيين حتى سُمح لنا قبل آب/ أغسطس 1995 فقط بلقاء ناطق رسمي باسم كل من المناطق التقنية المعنية.

وأعقب ذلك تنفيذ الإجراء العراقي السري الأكثر ضرراً له، والمتمثل بقيامه في صيف عام 1991 بتدمير تجهيزاته ووثائقه من جانب واحد. فقاد ذلك إلى حملة تنقيب في الصحراء للكشف عما تم إخفاؤه فيها وجرده. وازداد دعم هذا العمل الدولي من قبل الدول الأعضاء في الوكالة، أو بالأخص، من قبل تلك الجماعات في الدول الأعضاء التي عملت عن قرب على القضية العراقية. حيث تم الإدراك أخيراً بأن فريق التفتيش التابع للوكالة كان راسخاً في نهجه التقني، ويعول عليه لمعالجة المعلومات الحساسة، وبذلك أصبحت الوكالة هي المنظمة الأكثر معرفة ببرنامج العراق السابق وقدراته المتبقية. فبدأ يتدفق إلينا كم ضخ من جميع أنواع المعلومات، مما أكسب الفريق الثقة بأننا توصلنا إلى الفهم الدقيق للبرنامج النووي السابق في العراق ولقدراته المتبقية، وذلك استناداً إلى اتساق جميع مصادر المعلومات الموثوقة.

الدرس المستفاد من تلك الحقبة هو التالي: يمكن لهيئة تحقق نووي أن تزود المجتمع الدولي بتقييم دقيق حول واقع الحال الماضي والحاضر شريطة:

◆ أن يكون فريق التفتيش شاملاً وقوياً، وخاصة، في مجال تحليل الوثائق إلى مستوى عميق من التفصيل، وفي تعامله مع جميع الموظفين المعنيين.

◆ أن يبقى فريق التفتيش مستقلاً سياسياً، بمعنى أن يعتمد على الوقائع فقط وألا يخضع للضغط السياسي.

◆ أن تدعم الدول الأعضاء في الوكالة أعمال الفريق من الناحية السياسية عن طريق دعم مجلس الأمن، ومن الناحية التقنية عن طريق تقديم المعلومات والخبرة.

◆ أن تستجيب الدولة الخاضعة للتفتيش لمتطلبات هيئة التحقق.

وهكذا أصبح لدى العالم في نهاية سنوات التسعينات "صورة متناسقة" واضحة حول البرنامج النووي العراقي، على الرغم من صعوبة الحصول على دقة 100% في ذلك الوقت. وتم توثيق ذلك بتقارير شاملة قدمت إلى مجلس الأمن الدولي.

إذا عدنا إلى الماضي، يمكن أن نستخلص، ولسوء الحظ، أن إحدى المشكلات الأساسية كانت تكمن في عدم التوسع في نشر نهج الوكالة والنتائج التي تتوصل إليها على الجمهور، فقد كان لا ينشر في وسائل الإعلام في الفترة 1997-1998 إلا ما يخص لجنة الأمم المتحدة المعنية بالعراق وإشكالاتها معه. ونظراً إلى هذا النقص الإعلامي، إضافة إلى واقع انقضاء أربع سنوات، كان من أهم ما جرى فيها انتقال الكثيرين من الموظفين العاملين على الملف العراقي، لم يكن من المستغرب في عام 2002 أن يميل الكثيرون، بمن فيهم صنّاع السياسات، إلى الاهتمام بالتصريحات المقلقة الواردة في شبكات التلفزيون الرئيسية أكثر من



مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية يقومون خرائب منشأة استخدمت لإنتاج اليورانيوم العالي التخصيب. (العراق، 1991-1998).

محظور ذي شأن.

إن تبني قرار مجلس الأمن رقم 1409 في أيار/ مايو عام 2002، منح الوكالة توكيلاً جديداً، نتج عنه تطوير نوع جديد من الخبرة المتقدمة: إعادة النظر في جميع عقود تصدير السلع إلى العراق بغية تحديد المواد التي تتعلق ببرنامج نووي مخفي، تمكّن الوكالة من فهم شبكات التوريد، وتبين المواد التي يمكن أن تكون وسائل ضغط، وتحدد مناطق القلق المحتملة، استناداً إلى السلع الموردة لأهداف إنسانية أو لإعادة تأهيل البنية التحتية.

ولكن مع ذلك، لم تكن هذه المعلومات التفصيلية، والتي صُنفت على أنها محاولات توريد سرية، كافية لتقدير ما كان يحدث بالفعل على الأرض العراقية.

### الجولة الأخيرة:

#### تحت عدسة المجرم في الفترة 2003-2002

اتصفت الفترة الأخيرة من عمليات التفتيش، من تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 إلى آذار/ مارس 2003، بطبيعة مختلفة تماماً، نظراً إلى الاهتمام العالمي الشامل وما تراءى أن يكون مرهوناً بالتقدير. فقد أدرك البعض بأن السلم أو الحرب أصبح الآن هاجعاً بكل تأكيد على أكتاف مفتشي الوكالة ومفتشي لجنة المراقبة والتحقق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة.

وبينما كان واضحاً بأن القرار في النهاية لن يكون في أيدي هيئة التفتيش، بل سيكون في أيدي أعضاء مجلس الأمن، كان حيويًا للوكالة أن تعمل ما بوسعها لتزويد هذا المجلس بجميع الحقائق المتاحة والاستنتاجات الموثوقة في الوقت المناسب لتدعيم مقرراته.

اعتمدت الوكالة على تحضير دام أربع سنوات، شمل قواعد بياناتها الشاملة حول المواقع والتجهيزات والموظفين، وعلى "صورتها المتناسقة" المنقّحة، وعلى مفتشيها السابقين، للاستفادة من الخبرة المتراكمة قبل كانون الأول/ديسمبر 1998. واستطاعت أن تعالج خلال ثلاثة أشهر معظم دواعي القلق التي أثارها الدول الأعضاء.

اهتمامهم بالتقارير التقنية غير البرّاقة المقدمة إلى مجلس الأمن. فتمكّن خط المروّجين بأن "لا جدوى من عمليات التفتيش" أن يطفو بسهولة فوق الذاكرة القصيرة الانتقائية لغالبية الناس.

وكان مفاد الدرس الأساس الذي استخلصته الوكالة ألا تكفي فقط بإنجاز مهمة تكليفها بنجاح، بل أن تحسّن استخدام وسائل الإعلام لإيصال نتائج منجزاتها إلى الجمهور وصانعي القرار.

### نقاط محجوبة ولقطات تصوير جوية:

#### فجوة التفتيش في الفترة 1998-2002

في خريف عام 2002، لم يكن العالم قد توصل بعد إلى الإمساك بتداعيات توقف التفتيش على الأرض العراقية الذي دام أربع سنوات تقريباً، والذي تلا عملية ثلعب الصحراء التي وقعت في منتصف كانون الأول/ ديسمبر 1998. ونتج عن ذلك أن "النتائج التجريبية" التي تستخلص عادة من الأنشطة الميدانية أصبحت غير متوفرة، فصار كل تفكير محتمل يؤخذ على عواهنه، بما في ذلك أكثر التفسيرات تشاؤماً للاستخبارات المشوشة أو أسوأ سيناريوهات الحالة المستكملة من محاولات التدبير والشراء.

لا شك أن فترة توقف عمليات التفتيش لمدة أربع سنوات تعدّ مدة ذات شأن في تطوير برنامج العراق النووي، وخاصة إذا أخذنا بالحسبان ما كان بمقدوره أن يعمل في الأربع سنوات الممتدة بين 1987-1990. ومن جهة أخرى فقد كان واضحاً أن تطبيق العقوبات عليه جاء ليعاكس ما كان بمقدوره فعله خلال سنوات الثمانينات وبداية التسعينيات.

وفوق ذلك لا يمكن مقارنة الموجودات التي كانت متوافرة في العراق في نهاية عام 1986 بما آلت إليه حاله في نهاية عام 1998. ففي غياب عمليات التفتيش، وتيسر التصوير الساتلي التجاري العالي الوضوح في نهاية عام 1999، تيسرت أداة مفيدة لمحاولة البقاء على اتصال مع واقع الحال الميداني (تستخدم هذه الأداة حالياً على نطاق واسع في إعداد عمليات التفتيش الرقابية في العالم أجمع). تجدر الإشارة إلى أن الوكالة كانت تستخدم التصوير الجوي في العراق منذ عام 1991، بالقطاط صور فوتوغرافية من الطائرات U2. ولكن لسوء الحظ، في الوقت الذي كان التصوير يسمح لنا بالاستعداد جيداً لعمليات التفتيش، أثبت، كما هو متوقع، أنه بعيد جداً عن كونه كافياً لتقدير وجود أنشطة نووية أو عدم وجودها.

ثُبت أن استخدام الاستخبارات البشرية يشكل تحدياً كبيراً تماماً، نظراً إلى أن أي شخص يمكنه أن يجمّل قصصاً، إن لم يكن يخترعها، لا يمكن التحقق منها أبداً. فكم من أسباب القلق أثارها تقارير المرتدّين، أو مراقبات تصويرية، كان يمكن إزالتها ببسر، لو كان المفتشون موجودين في الميدان.

فضلاً عن ذلك، بينما يصعب قياس الردع الذي يولده أسلوب التفتيش، إلا أن الأحكام المتنوعة التي ينص عليها قرار مجلس الأمن 687 وقرارات أخرى، وتطبيقها الهادف إلى استمئثال تفعيل التفتيش، تؤمن بكل جلاء مستوى من الردع الناجع للحؤول دون أي نشاط

## الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعمليات الأمم المتحدة لتفتيش العراق توتّي مفعولها

القول أيضاً بأن الدلائل تشير إلى أن العراق لم يستورد اليورانيوم منذ عام 1990، ولم يعد يمتلك برنامج طرد مركزي. واختتم قائلاً بأن "قدرات العراق النووية قد تم تفكيكها بالفعل في عام 1997، وتضاءلت منشآته الصناعية ثنائية الغرض". ولكن كل هذه الادعاءات باتت بحكم الميثة بناءً على استنتاجات السيد ديفيد كاي... أما الدرس الحقيقي المستقى فهو أن الهيئات الدولية كهيئة البرادعي يمكنها أن توتّي مفعولها.

وقدمت المجلة لقاءً خاصاً مع المدير العام للوكالة، الدكتور محمد البرادعي، حول دور الوكالة وعمليات التفتيش الدولي. وفيه قال الدكتور البرادعي "أعتقد أن العقوبات قد أتت مفعولها، والأهم أن عمليات التفتيش قد أتت مفعولها أيضاً، وأن تضافر العقوبات مع عمليات التفتيش قد عمل على نزع أسلحة العراق".

أكد الدكتور البرادعي أهمية عودة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمفتشين الدوليين إلى العراق بقوله "ما زال لدينا طلب من مجلس الأمن للتحقق من خلو العراق من الأسلحة النووية".

نشرت مجلة "نيوزويك" في شباط/فبراير 2004 مقالاً مفاده أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعمليات تفتيش الأمم المتحدة عن برامج أسلحة الدمار الشامل في العراق قد أتت مفعولها. واستشهدت المجلة بسجل عمليات التفتيش الدولي ويسجل فريق مسح العراق برئاسة الولايات المتحدة الذي كان رئيسه السابق، ديفيد كاي، قد قدم استنتاجاته فيه.

كتب فريد زكريا المحرر في مجلة "نيوزويك" ما يلي: قال مفتش الأسلحة ديفيد كاي "هل كنا كلنا على خطأ". في الواقع، لا. لقد كان هناك فريق واحد، جاءت تقديراته ما قبل الحرب لمقدرات العراق النووية والكيميائية والبيولوجية قريبة من الواقع على نحو كاسح، وهو فريق مفتشي الأمم المتحدة. فإذا أخذنا بعين الاعتبار ما قاله الدكتور محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة، لمجلس الأمن في السابع من آذار/مارس 2003، بعد أن قام فريقه بإجراء 247 عملية تفتيش في 147 موقعاً لا يوجد أي برهان واضح جلي على استئناف الأنشطة النووية... ولا أي دليل على وجود أنشطة محظورة لها ارتباط بالمجال النووي في أي موقع ذي صلة". وذهب إلى

أنها لا تقدم ماهية المنتج النهائي. والمنهجية التي تقود إلى "تأكيد يوثق به" لما يتوقعه المجتمع الدولي من هيئة التحقق، تعتمد أولاً على ضمها موظفين من النخبة العليا، شريطة أن تتعد مشاركتهم عن أي تصور مسبق يمكن أن يقود إلى استنتاجات مسبقة التصور، وأن يكونوا من مناطق جغرافية متنوعة في العالم، ويجب أن تتوافر فيهم خبرات فائقة في الميادين الحساسة لتجنب الانحرافات غير المرغوبة. وبعد ذلك، من المهم أن نتذكر بأن المعلومات التي تؤدي إلى استنتاجات لا تقتصر فقط على التصريح الظاهري المتمثل مثلاً بأخر اختبار بشري أو بنتيجة تحليل آخر عينة. بل يجب أن تتضمن قدر المستطاع بيانات شاملة من حيث الطبيعة والمصدر والزمن. وهناك معلم مفتاحي آخر يجب ألا يغيب عن الذهن هو البقاء ضمن الحدود، لتجنب الاستقراء المفرط البعيد عن الوقائع وتناسي وجود الالتباسات الملزم.

بالطبع، لا يعد التحقق ذا معنى ما لم يتمتع المفتشون، بناءً على أسس دائمة، بالمستوى المناسب من السلطة التي تمكنهم من استدراج استنتاجات موثوقة مع الحد من أثر الالتباس. وغياب عمليات التفتيش كما كانت عليه الحال في العراق في الفترة 1999-2002، يجعل المجتمع بأكمله يتصرف على العمياء. ومنح السلطة لهيئة التفتيش التابعة للوكالة بالمستوى الصحيح (ولو دون الشروط المأمولة، كما هي الحال في العراق) يكون لصالح الطرفين. إذ يعود بالخير على المجتمع الدولي، الذي يتلقى الضمان بالمستوى المنشود، وعلى الطرف الخاضع للتفتيش أيضاً الذي يمنحه فرصة إثبات امتثاله للتكليف. وأخيراً، يتبين من حالة العراق أن عمليات التفتيش توتّي مفعولها وأن ليس لها بديل.

في السابع من آذار/مارس عام 2003 أعلم المدير العام الدكتور محمد البرادعي مجلس الأمن بأن الوكالة لم تجد أي برهان واضح جلي أو دليل شبه مقبول على إحياء برنامج التسلح النووي في العراق. وأضاف بأن الوكالة مازالت بحاجة إلى المزيد من الوقت لاستكمال تحرياتها حول ما إذا كان العراق قد حاول إحياء برنامج النووي في الفترة الممتدة من 1998-2002، فلا التغييرات التي حصلت في العراق خلال العام الفائت ولا التحريات التي قام بها فريق مسح العراق المشكل لاستكمال عملية نزع السلاح العراقي، كانت قد قدمت شيئاً مناقضاً لتقييم الوكالة للحالة في العراق. على كل حال، لم يكن يجوز تقديم الاستنتاجات قبل أن يعطى فريق الوكالة الفرصة لاستكمال تقييمه، بمجرد أن يعيد مجلس الأمن نظره في تكليف الفريق، كما هو منصوص عليه في القرارين 1483 و 1546، ليصبح بإمكان أفرقة التفتيش العودة إلى العراق.

فوفق ما أبرزته افتتاحيات المجالات والصحف الإخبارية الرئيسية، بدت الوكالة محقة في تقييماتها للقدرات العراقية النووية. وفي رأيي، لم يكن ذلك على سبيل المصادفة، بل جاء نتيجة لنهج موثوق ومدروس جيداً. إذ يقع على عاتق الوكالة تزويد المجتمع الدولي بالوقائع والاستنتاجات في حينها، عندما تصبح هذه الوقائع والاستنتاجات مسلمة، وإعلامه بالالتباسات حين حصولها.

هذا ما كانت تفعله أفرقة الوكالة في العراق بشكل روتيني، ولكن ذلك كان أكثر استعراضاً في تشرين الأول/أكتوبر عام 1997 وفي آذار/مارس عام 2003. ولما كانت الوكالة تعدّ في الواقع 137 دولة عضواً، فإنها مضطرة أن تبقى بعيدة عن أي جدول أعمال سياسي وحيد، وما قد يرتبط به من ضغوط (خلافاً لحال المحليين الوطنيين الذين يمكن أن يشعروا في وقت ما بضغط صريح أو ضمني من قبل خط سياسي معين).

لكن وإن قدمت أخلاقيات النهج المعمول به الإطار العام للعمل، إلا

جاك بوت: مدير مكتب التحقق النووي في العراق التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. البريد الإلكتروني: [J.Baute@iaea.org](mailto:J.Baute@iaea.org)